قيادات المؤتمر يؤكدون كفاءتها وشفافية أعمالها

لماذا الحملة ضد «مؤسسة الميثاق» ؟

أنشئت مؤسسة الميثاق بموجب قرار الامين العام للمؤتمر الشعبي العام رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٤م بهدف تنفيذ مطبوعات المؤتمر الشعبي العام وتوفير مصادر تمويلية واستثمارية للمؤتمر الشعبي العام وفق القوانين والأنظمة المحددة للنشاط الاستثماري للاحزاب والتنظيمات السياسية. وبدأت المؤسسة نشاطها بالحصول على قرض تمويلي بمبلغ وقدره (١٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال، خمسة عشر مليون ريال.

وتمكنت المؤسسة خلال عام ٢٠٠٦م من تقوية وتعزيز مركزها المالي حيث ارتفعت ايراداتها من (٥٣٤,٥ مليون ريال) في عام ٢٠٠٥م الى مايزيد عن المليار في عام ٢٠٠٦م كما زادت الذمم التجارية المدنية والعملاء من (٢٩٧,٨ مليون ريال) في عام ٢٠٠٥م الى (٦٦٠,١ مليون ريال) كما زادت حقوق الملكية حيث كانت في عام ٢٠٠٥م بمبلغ (١١) مليون ريال واصبحت في عام ٢٠٠٥م بحدود (٢٦٥,١ مليون ريال).

تحقيق / عبدالولي المذابي

□ الارياني

□ البركاني

□ الراعي

□ الشامي

الإرياني: تعمل بآلية السوق ولم تحصل على أي دعم أو تسهيلات من المؤتمر

البركاني: تعمل بمشروعية كاملة ولها مجلس إدارة وحسابات منتظمة

الراعي: حققت أهدافها وتعمل بشفافية يفتقدها الآخرون

رئيس هيئة الرقابة: استثمار ناجح ونحن مطمئنون لوضعها

كما حافظت المؤسسة على سياستها المتحفظة في تكوين مخصصات لتغطية التزاماتها حيث كانت في عام ٢٠٠٥م بحدود (٨) ملايين ريال واصبحت في عام ٢٠٠٦م (١٥٨,٣) مليون ريال منها مبلغ (٦٧,٨) مليون ريال مخصص ضريبة دخل ومبلغ (١٤,٧) مليون ريال مخصص مواجهة فوائد القروض ومبلغ (٥٤) مليون ريال ديون مشكوك في تحصيلها ومبلغ (١٣,٨) مليون ريال مخصصات اخرى لمواجهة التزامات متوقعة.

وبسبب كل تلك النجاحات تعرضت مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر لحملة شعواء في عدد من الصحف والمواقع الاخبارية المحلية، وجهت اليها الكثير من تهم الفساد المالي واستغلال السلطة وتسخير امكانات المؤتمر لصالح المؤسسة، وتصاعدت وتيرة الاتهامات حتى تجاوزت حدود المنطق والعقل.

ولكن الأمور تغيرت وتبدلت عندما أعلنت المؤسسة انه سيتم ملاحقة مدبرو الحملة قضائياً وسرعان ما انهاروا وقدموا التوسلات والاعتذارات المتكررة لقيادة المؤسسة بكل الوسائل.

وكشفت الاحداث ان تلك الحملة لم تكن سوى محاولة لابتزاز المؤسسة التي بادرت الى نشر كافة بيانات المؤسسة المالية مشفوعة بتأييد كبار مكاتب المحاسبة القانونية، وهيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي.. ومن ثم لجأ الى القضاء لرفع دعوى بحق من قاموا بالسب والتشهير والاساءة للمؤسسة سواء من قام باطلاق التصريحات والاتهامات او الصحف التي تبنت الحملة لخدمة المنافسين الذين أثارتهم النجاحات الباهرة التي حققتها المؤسسة في زمن قياسي، وتمكنت خلاله من اثبات جدارتها في السوق وكسب ثقة عملائها، وسحب البساط من تحت اولئك الذين نصبوا انفسهم اوصياء على الناس وأرادوا ان يحتكروا لأنفسهم كافة التعاملات فارضين اسعاراً خيالية، لم تلبث ان تنهار أمام المنافسة الشريفة التي قادتها مؤسسة الميثاق واستطاعت ان تقدم منتجات بجودة عالية واسعار منافسة فحظيت بثقة عملائها واحترام قيادة المؤتمر التي تحرص على تنويع انشطتها الاستثمارية لتحقيق هدفين رئيسيين :

– ايجاد حراك استثماري وتنموي وخدمي في المجتمع.

– تمويل الانشطة الحزبية من مصادر معروفة ومأمونة وفق قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ولعل العاملين قد أثاروا غيرة التجار المنافسين وغيرة الاحزاب السياسية الاخرى التي عجزت عن ايجاد مصادر شريفة لتمويل انشطتها، ودائماً ماتضع مبررات لفشلها بسيطرة المؤتمر على المال العام واستغلاله لصالح تمويل انشطته الحزبية،

ولن نأتي بجديد اذا قلنا ان نجاح مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر قد ساء الطرفين التجاري والحزبي وافقده صوابه وعلى اساس ذلك تحالف الطرفان للنيل من المؤسسة والمؤتمر كلا وفق حساباته، وتولت الصحف الحزبية وبعض الصحف الأهلية التي يتسم تاريخها بالابتزاز وتشويه صورة المؤسسة لكي تقول من خلالها ان المؤتمر يمثل بؤرة للفساد.

طموحات كبيرة

د.عبدالكريم الإرياني – رئيس مجلس الإدارة:

○ أنشئت المؤسسة لتبقى وتنمو وتزدهر وتستعد هذا العام لتحقيق طفرة كبيرة في أنشطتها ونمو قياسي في مبيعاتها لتكتمل قطاعاتها وتتعاظم انجازاتها.

المؤسسة أنشئت بداية بقرض تجاري بسيط وبدون تمويل من المؤتمر وتعتمد على نفسها في تمويل انشطتها وشراء أصولها، ولم تحصل على أي دعم أو تسهيلات أو مزايا لا من المؤتمر ولا من الحكومة وتعمل وفق آلية السوق، وتحرص على نشر بياناتها المالية المدققة من قبل محاسب قانوني محايد بانتظام وهي أكبر من أن تنالها ترهات البعض والمؤسسة منظومة طباعية واعلامية وتعليمية متكاملة تسير وفق أنظمة ولوائح حديثة وخطط مدروسة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

شأن مؤتمري

الشيخ سلطان البركاني– الأمين العام المساعد لقطاع الفكر والثقافة والإعلام

○ اللغط الذي دار في الأيام الماضية لم يكن موضوعياً ولا يمت الى الحقيقة بصلة فمؤسسة الميثاق لها مجلس ادارة وحسابات منتظمة ويتم الاعلان عن حساباتها السنوية واذا كان هناك من في نفسه شيء نحو مؤسسة الميثاق كان يفترض إن كان تنافساً مهنياً ألاّ يسقط أمراضه على مؤسسة تعمل بمشروعية كاملة وترتبط بالعمل الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً كمؤسسة استثمارية للمؤتمر الشعبي العام.

ويؤسفني أن بعض وسائل اعلام المعارضة خرجت بالموضوع عن اطاره الصحيح وتعاملت معه كأنه موضوع حكومي واختلاس من المال العام كعادتها لا يهمها إلاّ التشهير بالآخر فيما الأصل أنها مؤسسة استثمارية للمؤتمر نجاحاتها واخفاقاتها عائدة عليه وليس لتلك الحملة ما يبررها.

وأنا كواحد من المنتمين الى ادارة المؤسسة لا يمكنني كما هو شأن بقية مجلس الادارة أن نقبل بأي حال من الأحوال أية مخالفة أو خطأ، ويا ليت من نشروا قد قرأوا ما نشر فليس فيه ما يسمن أو يغني من جوع أو يرضي نزواتهم، وليتهم قالوا لنا أين هو الابتزاز في التعاملات التجارية أو اصدار شيكات الضمانات اعتبارية وذلك شأن البنوك والمؤسسة وهذه البنوك لن تفرط في أي من مستحقاتها، وهو أمر متعارف عليه.. ليتهم سألوا هذه البنوك هل فقدت فلساً واحداً مما هو لها.

الأكثر من ذلك أن الشخص الذي سرب تلك الوثائق كما يقولون قد أساء الى واجبه المهني، والأمانة التي كان يفترض أن يتحلى بها، ومع ذلك ففي نفيه واعتذاره دليل أكبر على أن المؤسسة والقائمين عليها براء مما نسب اليهم.

□ الأديمي

صرح اقتصادي واعد وتخريبه اضرار باقتصاد البلد ومصالحه

□ قائد

توقعت أكثر من ذلك من المنافسين تجارياً وحزبياً

□ الضحياني

المحاسب القانوني: التقرير الملفق ضد المؤسسة مجموعة من الأكاذيب

والمؤتمر الشعبي العام لم يكن طفلاً يستطيع أن يبتزه أو يمرر عليه مخالفات فهو حزب لديه هيئات مالية ورقابية وللمؤسسة محاسب معترف به ومجلس ادارة.. لكننا نستغرب ونأسف لكل ما نشر أكان وراءه زملاء المهنة أو أصحاب النفوس الضعيفة.. وحسبنا أن نقول لهم أن البحر لا يضيره إن رجم بالأحجار.

كلام في القانون

المحاسب القانوني للمؤسسة بدر الدين الضحياني:

التقرير الذي اعتمدت عليه المواقع والصحف الذي اعده الاخ احمد الشرجبي مهما كانت الاهداف وراء اعداده او نشره فمن الواضح جداً انه عبارة عن مجموعة من الافتراءات والاكاذيب وتحريف الحقائق والوقائع ويستطيع ان يميز ذلك المختصون المهنيون وانما كان يهدف الى اثارة مشاعر العامة والذين لايملكون معرفة كافية في مجال الادارة والمحاسبة.. وبالتالي فإن نظرتنا الموضوعية لما نشرته في هذا الموضوع كما يلي :

١– المذكور احمد الشرجبي لايمكن ان يكون قادراً بحكم عمله ان يلم بجميع اعمال المؤسسة وخاصة المالية منها بكافة جوانبها وارتباطاتها وليس جهة مختصة لاطلاق احكام على الآخرين ومن يستخدمها لاطلاق احكام على الآخرين يعرض نفسه للمساءلة القانونية.

٢– هناك فرق بين مايمكن ان نسميها احداثاً ووقائع وبين مايسمى مراسلات ومذكرات.

٣– جميع ماتضمنه وان كان اكاذيب يستطيع اي مهني محايد ان يلاحظ انه عبارة عن تحليلات وتاويلات وتفسيرات تعكس عواطف ورغبات ومشاعر الكاتب تجاه الادارة التي وجد نفسه في صراع معها نتيجة مخالفاته.

٤– استند في اغلب تقريره على بعض التقارير الادارية للمحاسب القانوني الذي كان مكلفاً بتدقيق السنوات ٢٠٠٤، ٢٠٠٥م التي كانت ترفع للادارة لغرض معالجة بعض الاخطاء او تفسيرها والتي نعلم كمهنيين انها تقارير اولية للمناقشة يصدرها المحاسب القانوني بغرض استكمال برامج المراجعة وانه في الأغلب يتم معالجتها وتصحيح الاخطاء او استكمال العمليات الناقصة او رفض الادارة لها او بعضها ولا يعتد بملاحظات المحاسب القانوني التي يصدرها خلال عمليات الفحص إلاّ مقرونة بتقريره النهائي (والذي نسميه تقرير مرافق الحسابات المرفق بالميزانيات النهائية).

٥– ان تقرير مراقب الحسابات النهائية للاعوام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م كانت واضحة وصريحة ولم تتضمن تحفظات توجب الرجوع الى ملاحظات المراجع اثناء تنفيذه برامج المراجعة قبل اصداره التقرير النهائي مما يؤكد انه تم استيعاب جميع الملاحظات والتوصيات وتقاريره الادارية في حينه وينطبق ذلك على العام ٢٠٠٦م.

نموذج مشرّف

الاستاذ يحيى علي الراعي عضو هيئة رئاسة مجلس النواب:

أنشئت مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر لتكون صرحاً اقتصادياً واستثمارياً يلبي احتياجات المؤتمر الشعبي العام من المطبوعات والمنشورات والاصدارات المختلفة بالاضافة الى توفير مصادر دخل للمؤتمر وفقاً لقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية، وبذلك يقدم المؤتمر أنموذجاً مشرفاً في العمل المؤسسي الواضح والشفاف.

وقد حرصت قيادة المؤتمر على ان يكون اداء المؤسسة على أدق الانظمة المالية والرقابية، ولم تكتف في هذا الشأن باخضاع المؤسسة للمراجعةوالتدقيق من قبل هيئات المؤتمر المختصة، بل اوكلت مهمة التدقيق والمراجعة لحساباتها الى مكتب محاسب قانوني محايد.

واستطيع ان أجزم بان المؤتمر يقدم من خلال هذه المؤسسة الرائدة أنموذجاً للشفافية والمصداقية التي لاتتوافر لدى الآخرين.. فضلاً عن ان كل أنشطة المؤسسة تدار وفقاً للقانون، ولديها أفضل أنظمة الرقابة، وسنعمل على توفير كل الدعم المعنوي لكي تواصل المؤسسة تلك الانشطة الثقافية والاستثمارية الناجحة وتحقق كل الاهداف التي رسمت لها، وكلنا ثقة بأن المؤامرات التي يحيكها البعض لن تنال من طموحات المؤسسة

استثمار ناجح

○ من جانبه أكد الاخ يحيى محمد الشامي – رئيس هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي ان مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر تمثل أحد الاستثمارات الناجحة والمربحة للمؤتمر الشعبي العام وستظل كذلك اذا ما تمت المحافظة عليها واحسن الاشراف على أدائها .

وحول رأي الهيئة فيما أثير مؤخراً حول المؤسسة أوضح الشامي ان رأي الهيئة واضح وصريح في التقرير الذي أعده عضو الهيئة الدكتور منصور ياسين الاديمي وتم رفعه الى مجلس ادارة المؤسسة ورئيس المؤتمر والجهات المعنية.

مؤكداً ان وضع المؤسسة المالي والاداري مطمئن وقال : «نحن مرتاحون لأداء المؤسسة».

وفيما يتعلق بعملية الرقابة على المؤسسة اشار رئيس هيئة الرقابة الى انها تتم بشكل دوري من خلال المحاسب القانوني الذي يقدم تقارير منتظمة الى مجلس ادارة المؤسسة والذي يضم في عضويته الامين العام للمؤتمر والامين المساعد لقطاع الاعلام ورئيس الدائرة المالية وغيرهم، كما تقوم الهيئة بالنزول الميداني من خلال لجان متخصصة لفحص ومراجعة اداء المؤسة وتقييم أنشطتها.

صرح اقتصادي وطني

أ.د. منصور ياسين الاديمي – عضو هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي – استاذ المحاسبة بجامعة صنعاء الذي أعد تقرير الهيئة:

– اولاً اود الاشارة الى ان مؤسسة الميثاق هي الوحيدة بين كل مؤسسات المؤتمر التي جاءت طواعية الى هيئة الرقابة لتطلب مراجعة حساباتها وأنشطتها وطلبت ابداء الرأي بشأن وضعها المالي والاداري سلباً وايجاباً، وهي مبادرة محسوبة لادارة المؤسسة.

واستطيع القول ان النظام المالي والاداري للمؤسسة ممتاز حيث يتم تسديد المصروفات اولاً بأول، ويتم رفع تقارير شهرية وربعية بشكل منتظم، وقد قمنا بزيارات ميدانية اطلعنا خلالها على السجلات الحسابية والدورة المستندية، وما تم تنفيذه من مشروعات بالاضافة الى خطط المشروعات المستقبلية، وقد اتضح لنا ان على المؤسسة التزامات مالية ناتجة عن مديونيات لدى المؤتمر الشعبي العام تاخر تسديدها.

واطلعت الهيئة على تقرير المحاسب القانوني الذي يعتبر حجة قانونية بحد ذاته، وكان التقرير في صالح المؤسسة.

المؤسسة تمثل قاعدة– اقتصادية وطنية كبيرة تمتلك الكثير من المشروعات المستقبلية الطموحة، وقد استطاعت ان تبدأ من الصفر دون ان تحصل على اي رأسمال من المؤتمر الشعبي العام.

وتمكنت من تحقيق أرباح تجاوزت ١٠٠ مليون ريال في عامها الثاني وحولت أرباحها الى أصول موجودة الآن، وهي مملوكة للمؤتمر الشعبي العام واتحدى أي مؤسسة اخرى ان تحقق ما حققته مؤسسة الميثاق خلال ثلاث سنوات من انشائها، وهذ الكلام قدم في تقرير موثق ومؤيد بكافة المستندات والوثائق.

واعتقد ان أبرز النجاحات التي حققتها المؤسسة هي تلك البنية التحتية الكبيرة التي كونتها وتتمثل في المطابع التي تمتلكها والاصدارات الثقافية المتنوعة والثقة الكبيرة التي اوجدتها لدى عملائها، وكان لديها خطط وبرامج مدروسة حققت الكفاية الاعلامية للمؤتمر واصبح لها تعاملات واسعة علي مستوى الوطن العربي، كما قامت بتغطية شاملة لدورات الانتخابات في مجال اعمال الدعاية الانتخابية بمختلف اشكالها، وكان لديها طموحات بانشاء محطات اذاعية وقنوات تلفزيونية خاصة بالمؤتمر.

– إذاً ما حقيقة ما يثار حول المؤسسة؟

– التقرير المنسوب للمدير التجاري السابق للمؤسسة لم يقدم الينا وهو تقرير ملفق وكيدي.. تنقصه الادلة والوثائق المستندية، ولو كان فيه شيء من الصحة فلماذا لم يقدم الي هيئة الرقابة التنظيمية، وعموماً فقد ظهر الحق وتراجع صاحبه واعتذر لادارة المؤسسة مما يؤكد ان القضية كانت تصفية حسابات، وقد أعدت هيئة الرقابة تقريراً اعتقد انه تحصيل حاصل لما هو موجودفعلياً في المؤسسة.

وانا استغرب من هذه المعاملة التي تعامل بها المؤسسة.. هناك ظلم كبير على المؤسسة حتى من داخل المؤتمر، ومن قيادات المؤتمر، وهناك مخالفة لتوجيهات رئيس المؤتمر بصرف كافة مستحقات المؤسسة لدى المؤتمر بموجب الوثائق، ومخالفة للتوصيات التي وردت في تقرير هيئة الرقابة.

– مؤسسة الميثاق تعتبر صرحاً اقتصادياً كبيراً ولديها مشروعات طموحة واستهداف هذه المؤسسة يعتبر تخريباً في اقتصاد البلاد، وتحطيم لموارد واستثمارات المؤتمر الشعبي العام.. بدون اي مبرر، فهي تعمل كأي شركة وتنافس في السوق وتقدم الخدمة المتميزة وأموالها ومصادرها معروفة، واثبت تقرير الاداء ان اداءها كان جيداً وحققت ربحية جيدة، ولا يعوقها سوى تأخير المديونيات المستحقة لها.

المشروع الثقافي للمؤسسة

يقول الأخ عادل محمد قائد المدير العام لمؤسسة الميثاق للطباعة والنشر:

– حرصت المؤسسة على الاسهام الفاعل في احداث نهضة في الحياة الثقافية ورفدها بامكانات اضافية من شأنها اتاحة المعرفة للجميع وفي هذا السياق عملت المؤسسة على كسر احتكار نشر واصدار الكتاب الجامعي وقامت بافتتاح عدد من المكتبات، بجوار الجامعة الجديدة واخرى في شارع حدة واعتمدت سياسة بيعية في المكتبات تعتمد على النظام الالكتروني لجميع مبيعات المكتبة، كما اعتمدت سياسة توفير مراجع وكتب لدور نشر تمثل مصادر معرفة جادة ورصينة، كما تم التعاقد مع عدد من المدرسين لنشر كتبهم ومؤلفاتهم الدراسية في محاولة لكسر احتكار احد التيارات السياسية لهذا النشاط.

كما حصلت المؤسسة على توكيلات لعدد كبير من دور النشر في الوطن العربي وأكثرها أهمية.

كما تسعى المؤسسة في اطار خططها المستقبلية لافتتاح ثلاث مكتبات في كل من عدن والحديدة وتعز واصدار عدد من المشاريع الثقافية وتدشين مشروع الكتاب الشعبي وموسوعة التراث الشعبي.

بالاضافة الى اصدار سلسلة الميثاق الميسر لطلاب المدارس الاساسية والثانوية واصدار سلسلة لكتاب الطفل.

وكانت المؤسسة قد أنشأت مطابع (عبر الشرق) في العام ٢٠٠٦م ووضعت لها سياسة ادارية منفتحة مكنتها من تحقيق مستوى عال من المنافسة والتميز، وتمكنت خلال العام ٢٠٠٦م من تحقيق مبيعات بقيمة (١٩٨,٥) مليون ريال وحققت أرباحاً قدرها (٤٢ مليون ريال.)

وتسعى حالياً لمواكبة التطور المتسارع في مجال الطباعة وقامت بوضع دراسة متكاملة لتحويل مطبعة عبر الشرق الى مطبعة نموذجية من خلال تطوير الاقسام الموجودة حالياً بالاضافة الى استحداث ثلاثة اقسام جديدة هي :

– قسم طباعة أوراق الكمبيوتر.
– قسم طباعة الصحف (رول).
– قسم فرز الألوان.

وفي اطار تنويع الانشطة الثقافية اسهمت المؤسسة في انتاج فيلم «يوم في صنعاء القديمة»، وحقق الفيلم نجاحاً كبيراً وحصد العديد من الجوائز في المهرجانات الدولية التالية:

– مهرجان القاهرة السينمائي.
– مهرجان مسقط.
– معهد العالم العربي – باريس
– مهرجان كان.
– مهرجان فينيسيا.

واستطاع الفيلم ان يحقق ترويجاً سياحياً واسعاً من خلال تلك المهرجانات وبدأت المؤسسة بتطوير هذا النشاط من خلال العمل على انشاء قطاع للانتاج التلفزيوني يتولى انتاج عدد من المسلسلات الاجتماعية الهادفة التي تعالج بعض الظواهر السلبية في المجتمع، بالاضافة الى الاعمال الفنية والافلام الوثائقية والسياحية.

وعن حقيقة ما يثار حول المؤسسة يقول الأخ عادل محمد قائد:

– توقعت أكثر من ذلك بسبب استياء المنافسين من تواجد المؤسسة بهذه القوة في السوق، وبطبيعة الحال فإن كل جديد له مقاومة، وأنا اعتبر أن كا ما حدث لن يزيد المؤسسة إلاّ قوة وشاءت الظروف أن تتحول الحملة الى عامل قوة ودفعة للأمام.

الميثاق
نائب رئيس التحرير: محمد بن محمد أنعم
مدير التحرير: أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير: عبدالولي المذابي – يحيى علي نوري
سكرتير التحرير: محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال
العنوان
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧